

مقارنة تأثير السياستين المالية والنقدية على التضخم مع استعمال أدوات التحليل والقياس الاقتصادي. حالة الجزائر 2000. 012.

أ. جاب الله مصطفى

تحت إشراف أ.د. علي عبد الله

الملخص:

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية التي شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن ، وخصوصا منذ السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي وذلك للآثار السلبية الكبيرة التي تخلفها هذه الظاهرة على الاقتصاد بشكل عام ، ولا زال هدف محاربة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها ، والذي يعتبر مؤشرا على فشل تلك الحكومات أو نجاحها ، ولا بد من القول أن هناك جدلا واسعا بين الاقتصاديين على دراسة التضخم وأسبابه وآثاره ، وذلك لكونه ظاهرة اقتصادية تتضارب النظريات المفسرة لها والتي تؤثر بدورها على وجود تناقض في السياسات الهادفة إلى قضاء عليها أو الحد من تفاقمها وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة عن التضخم .

Résumé :

Le contrôle de l'augmentation des prix est maintenant le sujet économique sinon le principal un des plus importants dans la conjoncture mondiale, donc il est pertinent de comprendre les stratégies utilisées pour la combattre.

Et l'étude du cas Algérien et de son expérience avec l'inflation en utilisant les deux fameuses politiques et l'efficacité de la politique financière.

مقدمة : التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها أغلب اقتصاديات العالم ، سواء كانت مختلفة أو متقدمة ، وأصبحت هذه الظاهرة موضوعا شائكا يجلب اهتمام الباحثين نظرا لمخلفاته على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وسوف نتطرق في هذا البحث إلى مفهومه وأنواعه ومؤشرات قياسه وعلاقته بالسياستين المالية ثم النقدية:

1. الإشكالية : يمكن طرح إشكالية بحثنا في طرح التساؤل التالي:

إلى ماذا يعود سر التضارب بين السياسيين المالية والنقدية في إيجاد حلول للكثير من المشاكل الاقتصادية ومنها التضخم؟ .

وللإجابة على هذا التساؤل قد مناهاتين الفرضيتين:

يعالج التضخم بالسياسة المالية الانكماشية

كما يعالج أيضا بالسياسة النقدية التوسعية

2. منهجية الدراسة : اعتمدت دراستنا على أسلوب التحليل الاقتصادي الكلي مع الاستعانة ببعض طرق الاقتصاد القياسي من استخدام الانحدار الخطي والتقدير وكذا استخدام الإحصائيات الرسمية .

3. اقسام الدراسة: قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : وتناول فيه الإطار النظري للتضخم مع سرد بعض النظريات المفسرة له.

المبحث الثاني: علاقة التضخم بالسياسة المالية ثم النقدية

المبحث الثالث : إسقاط هذه العلاقة على الاقتصاد الجزائري

1. مفهوم التضخم :

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي ، فالتعريف الذي ساد في فترة من الزمن اختلف عن التعريف الذي ساد في فترة أخرى بل في بعض الأحيان تختلف التعاريف لنفس الفترة ومن التعريف التضخم نذكر:

أ. التعريف الأول: يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما¹.

ب. التعريف الثاني: يعرف التضخم على أنه : « عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد.

ج. أما التعريف الثالث : « هو زيادة الطلب على العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.² ومن خلال هذه التعاريف تبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها ، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل ، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

2. قياس التضخم ومؤشراته :

أ. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين : ويعكس التغيرات التي تطرأ القوة الشرائية للنقود ، والتي تستخدم في الإنفاق على البنوك المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنييتين ، ويهتم في العادة بأسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات ، أي بأسعار التجزئة ، وبالتالي لا يتم الأخذ بعين الاعتبار أسعار الجملة ، الأسعار لدى الانتاج وأسعار الأصول الثابتة والمالية .

وحيث أن المنتجات لا تستهلك بنفس الكيفية ، فيؤخذ بعين الاعتبار حصة كل منها في الاستهلاك المتوسط للسكان بواسطة معاملات الترجيح.³

(1) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي : بيداى الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، ط 9 ، الأردن، 2006، ص 249.

(2) غازي حسين عناية : التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، السكندرية ، 2004، ص 18.

(3) عبد المجيد قدي : مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص

هناك نوعان من الأرقام القياسية هما:

ب. الرقم القياسي البسيط: ويتم بموجبه تثبيت سنة أساس وأخرى سنة مقارنة ، وتنسب أسعار سنة أساس تساوي 100 ثم تجرى مقارنة السنوات اللاحقة بسنة الأساس على افتراض أن سنة الأساس تساوي 100 وحسب المعادلة التالية :

$$\frac{\text{أسعار سنة المقارنة}}{\text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ثم تجري بعد ذلك عملية استخراج الوسط الحسابي بجميع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة ويكون هذا الرقم الذي يستخرج (بموجبه) هذه الطريقة هو الرقم القياسي لمستوى الأسعار العام للسلع التي يمكن بحثها .

ب. الرقم القياسي المرجح: - 2 وتستخدم هذه الطريقة للتفرقة بين الأهمية النسبية للسلع بالنسبة للمستهلك حيث لا يمكن أن تتساوي أهميتها في سلم أولويات وحاجات المستهلك ، فمثلا أن أهمية السلعة للمستهلك وبالطبع ستخلف هذه الأوزان والمعاملات تبعا لأهميتها ثم يتم ضرب هذه الأوزان بالأسعار البسيطة التي تحصل عليها بموجبه الطريقة الأولى .

حيث يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد ، سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية ، كما يتضمن جميع أنواع الأسعار جملة وتجزئة على السواء ويعبر عنه أحيانا بالمكشم¹.

3. معامل الاستقرار النقدي:

وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقد التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقبلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على الظهور التضخم نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي و التدفق الحقيقي للسلع والخدمات يعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية:

$$B = (DM/M) - (DY/Y) \quad \text{معامل الاستقرار النقدي B.}$$

DM/M : نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة بـ M2.

DY/Y : نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

4. معيار فائض الطلب :

وينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار ذلك أن زيادة النفقات تنتج عنها زيادة في حجم

46

(1) ناظم محمد النور الشمري ومحمد موسى الشروق : مدخل في علم الاقتصاد دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن 2007 ، ص 362.

الطلب الفعلي ، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي .
يتم قياس فائض الطلب انطلاقا من معادلة التالية :

$$D = (CP + Cg + 1 + DS) - Y$$

حيث أن :

(1) نفس المرجع ص ص (48 - 49) .

فائض الطلب الخام D.

الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية CP.

الاستهلاك العام بالأسعار الجارية Cg.

الاستثمار الأصول الثابتة بالأسعار الجارية I.

الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية DS.

الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة Y.

ومن هنا فإذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة ، فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب الخام الذي يتجلى في الصورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات

5. معيار الإفراط النقدي :

والمعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم ، فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كمية النقود ، فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم.

$$L = M/Y$$

L: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود.

M: كمية النقود معبرا عنها في العادة بـ M2

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة .

ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على الاستقرار الأسعار على النحو التالي :

$$M_t - M' = LY_t$$

M: حجم الإفراط النقدي.

L: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائلة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار .

Yt: حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة

Mt: كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة .

5. النظريات المفسرة للتضخم:

أولاً: نظرية كمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم: يعتبر المفكرون الاقتصاديون الكلاسيكيون أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والتقلبات الطارئة على تغير كمية النقود ، وفقاً للافتراضات التي استند إليها التحليل الكلاسيكي فإن المستوى الإنتاج ثابت باعتبار أن الاقتصاد بلغ مستوى التشغيل الكامل ، لهذا فإن حجم المعاملات سيكون ثابتاً كذلك فإن سرعة دوران النقود هي الأخرى ثابتة ، لهذا فإن حجم المعاملات سيكون ثابتاً ، كذلك فإن سرعة دوران النقود هي الأخرى ثابتة ، لهذا فإن المستوى العام للأسعار يتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع ، وكما يتضح ذلك من خلال المعادلة التالية المعروفة بمعدلات التبادل التي صاغها أرفينج فيشر على شكل التالي:¹

$$MV = PT$$

M: كمية النقود المعروضة .

V: سرعة دوران النقود .

P: المستوى العام للأسعار .

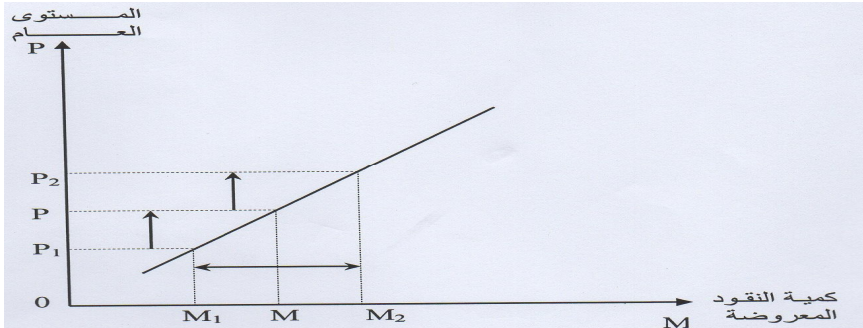
T: حجم المبادلات.

ومما سبق نستنتج أن الاختلاف في الوضع الاقتصادي ينشأ من التغيرات بين كمية النقود المعروضة من جهة ، وحجم الناتج المحلي من السلع المتاحة من السلع والخدمات من جهة أخرى إذا أن المستوى العام للأسعار يمثل العامل التابع للعنصر المستقل المتمثل في كمية النقود المعروضة ، وإن تغير سواء بالزيادة (في حالة التضخم) أو بالانخفاض (في حالة الكساد) في كمية النقود المعروضة سيترك أثره بنفس القدرة على المستوى العام لأسعار.² ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1) : يوضح العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل

(1) إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007، ص 252

(2) ناظم نوري الشمري ، محمد موسى الشروف ، مرجع سابق ، ص ص (363 - 364)

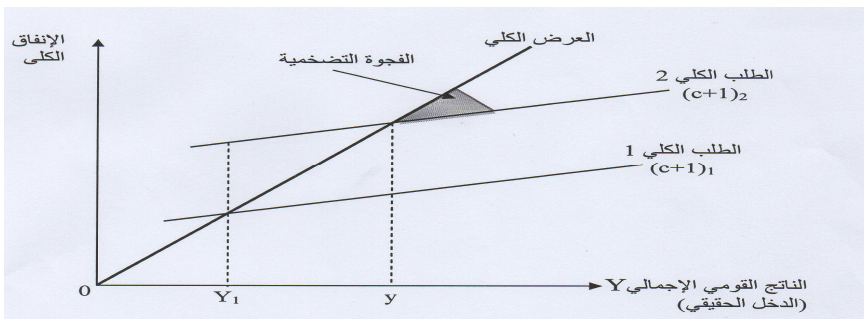


لمصدر: ناظم نوري الشمري ومحمد موسى الشروف ، مدخل في علم الاقتصاد ، عمان - الأردن ، 2007 ،

ص 363

ثانياً: النظرية الكينزية كمفسر لظاهرة التضخم: عرفت المدرسة نسبة إلى مؤسسها الاقتصادي الانجليزي كينز ولقد حلل كينز التضخم على أساس الفجوة التضخمية حيث وضع مقارنة بين حجم الإنفاق الكلي (طلب الكلي) المتوقع من جهة وحجم الناتج القومي من جهة أخرى محسوبا الأسعار الثابتة ، مينا أثر تدفق الدخل النقدي على التغيرات في المستوى العام في معالجة وأهمية الفجوة التضخمية ، ولهذا فان التضخم يبدأ عندما تؤدي زيادة الطلب على ما متاح من سلع وخدمات ، والذي لم يكون الاقتصاد قد بلغ مستوى التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية مما ينعكس بصعوبة زيادة الدخل الحقيقي أو عرض السلع والخدمات وعندما تحصل الزيادات المتواصلة في المستوى العام للأسعار ، ويمكن توضيح الفجوات التضخمية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2) الفجوة التضخمية بحسب التحليل الكينزي



المصدر : ناظم نوري لشمري ، محمد موسى الشروف ، مرجع سابق ، ص 3

كما رفض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي ، ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى : لا تكون كل المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومي مثلا ، فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك ، أي يزيد الطلب الكلي ، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج ، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار ، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج ، ويسمى هذا النوع بالتضخم الجزئي

المرحلة الثانية : وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها .

ومن هنا فان أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في إنتاج أو العرض الكلي للسلع ، وبالتالي تخلق فائض طلب كلي يعكس نفسه انعكاسا مباشرا وكاملا على مستوى الأسعار ، ومن الملاحظ أن ارتفاع الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب « القوة التضخمية » ويسمى كينز هذا النوع بالتضخم الناشئ عن جذب الطلب أو التضخم البحث.

ويعبر التحليل الكينزي للتضخم عن الدول الصناعية والرأسمالية التي تحقق فائضا إنتاجيا كبيرا وتتميز بأسواق عالية الكفاءة ، في حين أن المشكلة الأساسية التي تتميز بها الدول المتخلفة هي قصور طاقاتها الإنتاجية حتى على تلبية متطلباتها اليومية.

ثالثا : النظرية المعاصرة لتفسير التضخم : يسمى أصحاب هذه النظرية بالنقديين (أصحاب النظرية النقدية) ، بحيث أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة «ميلتون فريدمان» النظرية الكمية إلى الحياة في الصورة جديدة ، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات «فريدمان» في هذه الصياغة الجديدة بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينيات ، وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة ، وهو ما يتناقض مع منحني «فيليس» كذلك عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية وهي الظروف التي نشأت فيها النظرية .

هذه النظرية التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة ، وأن مصدره هو نمو كمية النقدية بسرعة من نمو الإنتاج ، حيث تقوم نظرية فريدمان على مبدئين:

1. أثر السياسيين المالية والنقدية في التضخم: تعتبر السياستان نموذجا مطلقا للسياسة الاقتصادية العامة ، الذي يحتوي على الكثير من الخطط والسياسات إلا أن المنطق الجدلي والتاريخي فرض على مفكري الاقتصاد تناولها كل واحدة على حدة والتركيز عليهما أيضا لأن لكل واحدة أنصارها إلى يومنا هذا .

والتضخم كظاهرة اقتصادية يرتبط بالسياسيين معا كمشكلة أو كحل .

2. أثر السياسة المالية في التضخم: تتفق جميع المدارس الاقتصادية في إن للسياسة المالية دور مهم في الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي ومن بينها التضخم فهي أسلوب عمل مالي يعتمد على التدخل المباشر للحكومة عن طريق الموازنة العامة لهذا يعتمد هذا الأسلوب على ما يلي:

أ. الإيرادات العامة : بما فيها كل الإيرادات الجبائية (ضرائب بمختلف أنواعها ، ودرجتها ، الرسوم ، الرسوم الجمركية)

- الإيرادات شبه الجبائية : بما في ذلك ، اقطاعات ، التأمين الاجتماعي الصحي التقاعد ...

- الإيرادات غير جبائية : كل القروض الداخلية والخارجية وإيرادات الصناديق السيادية الهبات .

ب. النفقات العامة: وتشمل مايلي

- نفقات التسيير أو نفقات جارية . - نفقات التجهيز أو نفقات رأسمالية .
- غير أن لعلاقة الدول النامية خصوصا بالتضخم ميزات يستدعى ذكرها وهي:
- الدول النامية لا تعتمد على السياسة الاقتصادية واضحة ، سواء كانت مالية أو نقدية حتى تركيبة تعتمد أغلب هذه الدول على المساعدات الخارجية تتميز بانخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، مع انتشار البطالة والتضخم(1) .

- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي لهذه الدول على تشغيل موارده بسبب ضعف أو انعدام مرونة العرض فيه

- ارتفاع الاستهلاك على حساب الادخار .

نتيجة لضعف الموارد المالية تعاني هذه الدول في أغلبها عجز في ميزانيتها العامة وهذا بكثرة الإعفاءات ، والتهرب الضريبي ، بسبب حالة الركود ومن الغريب بما كان ان اغلب هذه الدول تتميز بالانفاق¹ العسكري لديها الذي

(1) أزداد أحمد سعدون الدوسكي وآخرون : أثر سياسة المالية والنقدية على الاقتصاد العراقي لمدة 2003، 2010 مجلة تكريت جامعة تكريت، العراق، 2011، ص113.

واكب عدم القدرة على ترشيد الإنفاق العام وكسب ومصدر للتضخم زيادة على ما قلناه أعباء الديون الداخلية فرضت عليها التمويل بالعجز .

هذه أغلب سمات الاقتصاديات النامية من وجهة نظر السياسة المالية ، وكإجراء للحد من الفجوات التضخمية يتحتم عليها ما يلي:

- قيام حكوماتها بتخفيف الإنفاق الجاري وبالمقابل زيادة الإنفاق الاستثماري وينتج عنها انخفاض في الطلب الكلي يعالج الزيادة في الأسعار (التضخم).

- زيادة في الضرائب زيادة عقلانية وعادلة خاصة على الممتلكات وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وما يعقبه من انخفاض في الأسعار.

- امتصاص الفوائض النقدية عن طريق القروض العامة ، مثال ذلك سندات الخزينة .

3. أثر السياسة النقدية في التضخم: هي أسلوب عمل تبادر به السلطات النقدية باستقلالية تامة وبدون أي تدخل (خاصة الحكومة) ويياشره البنك المركزي من أجل معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية ويكون بأدوات كمية مثل معدل الخصم ، الاحتياطي القانوني أو بأدوات نوعية كالإقناع الأدبي وأسلوب هذه السياسة يكون انكماشيا أو توسعيا ويكون الهدف النهائي لهذه السياسة هو تحقق التوازن الاقتصادي من خلال أدواتها :

أ - الأدوات الكمية : التي يياشرها البنك المركزي ومن بينها : سعر إعادة الخصم والذي يؤثر في سعر الفائدة فيما بعد ، نسبة الاحتياطي الإلزامي والذي يؤثر على حجم الائتمان .

ب - السوق المفتوحة : the open market : من خلال تدخل البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا.

ج - الأدوات الكيفية: أو النوعية وهي تلك الإجراءات التي تتدخل في حجم الائتمان ، كرقابة على الائتمان أو الإقناع الأدبي.

- وزيادة على ما قلناه سابقا نستعرض مميزات الدول النامية في ما يخص سياستها النقدية.

- هيمنة الحكومة المركزية على كل دوايب النشاط الاقتصادي بما في ذلك السياسة النقدية .

- الإفراط في عرض النقود من خلال التوسع في منح الائتمان غير المراقب وغير المقنن.

- وجود ظاهرة التسرب النقدي وما ينتج عنه من أرصدة نقدية عاطلة .

- غياب الثقافة الادخارية عنه معظم الأفراد.

وكإجراء للحد من الفجوات التضخمية من وجهة نظر السياسة النقدية لهذه

الحكومات فهي ملزمة بالعمل على ما يلي :

- التحكم المستمر في الأدوات السياسية النقدية .
 - إعطاء الأولوية للسلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي.
 - تقليل اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي .
 - التحكم في سعر الصرف ومعدل الفائدة خصوصا ولعل هذه المقاربة الخاصة بالتضخم ومحاولات الحد منه يجعلنا نسقطها على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك بدراسة تحليلية وقياسية من خلال عينة من السنوات ومجموعة مختارة من المتغيرات التفسيرية وهو موضوع مبحثنا القادم.
- 4. أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الجزائر:** تهدف هاتين السياستين كما أشرنا سابقا إلى التحقيق سياسة الاستقرار في محل التوازنات الاقتصادية ، كون السياسة المالية تهتم بالجانب الحقيقي .

أما السياسة النقدية فتهتم بالتدفق النقدي وهذا لا يتم إلا بالتسقيط بينهما أولا وبباقي السياسات الاقتصادية الأخرى ، كالتجارية ، أو بسياسة الصرف ولهذا ينبغي أن نطرح التساؤل التالي:

- ما مصدر التضخم في الجزائر؟

- في الحقيقة الأمر التضخم في الجزائر ظاهرة مركبة ولم تشكل من مصدر واحد فقط ، - فالإفراط في منح الائتمان في السنوات الأخيرة يسبب للتضخم .
- زيادة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري أو ما اصطلح عليه ببرامج دعم النمو الاقتصادي هو سبب آخر.
- جمود قطاعي الزراعة والصناعة خاصة بل وتدهورهما هو سبب ثالث للتضخم في الجزائر .

غير أننا نلاحظ أن الجزائر من بين البلدان التي تحتوي على اقتصاد ريعي ترتبط فيه الموارد النفطية ومصادر الدخل بالطلب الخارجي ، ومن أجل تدعيم دراستنا التحليلية قمنا بدراسة قياسية للتضخم في الجزائر يتبع نموذجين :

النموذج الأول: وهو نموذج السياسة المالية ، حيث يكون التضخم هو المتغير التابع أما المتغيرات المستعملة فهي متغيرات السياسة المالية وقد اخترنا منها مايلي :

- عرض النقود بالمفهوم الواسع إلى الناتج الداخلي الإجمالي : $M2/PIB$

- نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام أي : DC/DT

$$P = f (M2/PIB ; DC/DT) = f(M ; EX)$$

وتأخذ الشكل الخطي التالي : $P = a_0 + a_1M + a_2EX + U_i$

وبالاعتماد على البيانات السنوية لعينة منذ سنة 2000 - إلى سنة 2012
وبتطبيق طريقة OLS في التقدير مع الاستعانة بإحصائيات كل من t , F , DW , R^2
تحصلنا على جدول البيانات التالي :

الجدول (1) قاعدة المعطيات

année	Tc	i	ex	M
2000	.2975	.52	.972	.340
2001	.2677	.253	.474	.949
2002	.6879	.253	.761	.943
2003	.3777	.872	.265	.763
2004	.0772	.354	.766	.365
2005	.3773	.066	.560	.455
2006	.6572	.066	.967	.957
2007	.3669	.256	.568	.164
2008	.5663	.256	.0069	.266
2009	.6472	.256	.170	.672
2010	.474	.256	.268	.169
2011	.8572	.256	.452	.466
2012	.5577	.256	.886	.569

وبعد التقدير تحصلنا على النموذج الانحداري التالي (1): (1)

$$P = - 13,913 + 0,162M + 0,116 EX$$

$$t = (- 3.89) \quad t = (4,64) \quad t = (2.62)$$

$$R^2 = 0,75 \quad DW = 1,12 \quad F = 15,21$$

الدراسة التحليلية للنموذج : إذ يمثل علاقة انحدارية بين التضخم كمتغير تابع و نسبة النقود إلى الناتج المحلي الخام من جهة ، ونسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق الكلي من جهة أخرى ، وقد تم قبول نموذج رغم كون الحد ثابت سالبا الا أن الإشارة الموجبة للمتغيرين المستقلين تؤكد منطقية العلاقة الطردية بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع ، لأن أي زيادة في الكتلة النقدية على حساب الانتاج الحقيقي وأي ارتفاع في الإنفاق الجاري حتما سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ثم يعقبه ارتفاع في الأسعار بعد ذلك وهذا موافق لنظرية الاقتصادية .

الدراسة القياسية للنموذج : حسب إحصائية t - student عند مستوى الثقة 95

(1) أنظر الملحق رقم 2

بالمائة في المعالم الثلاثة لها معنوية إحصائية لأن القيمة الجدولية $t_{tab}=(1,73)$ وهي أقل من القيم الإحصائية لكل المعالم مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 .

أما المعنوية الكلية للنموذج عند نفس مستوى الثقة فيجيبنا عنها الاختبار 'FISHER' $(FN - K ; k1 - 0,05) = (F 9;2;5 \%) = (5,12)$

وهي أقل من القيمة المحسوبة الإحصائية FISHER التي تساوي $FC= 15,21$ وهذا دليل على معنوية النموذج ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 .

معامل التحديد : $R^2= 0,75$

بمعنى أن أكثر من 75% من أسباب ارتفاع الأسعار تعود إلى متغيرات السياسة المالية والباقي تدخل في عوامل أخرى لم تحسب في نموذج هذا ، خلال هذه الفترة ، أما في ما يخص اختبار $W - D$ فإن قيمته محصورة بين :

$4 - Du = 0,554$ و $Du = 2,31$ وهذا يعني حسب OLS أن المتغيرات المستقلة

هي متغيرات خارجية إذا أنها تؤثر في النموذج ولا تتأثر به.

وتشير النتائج في النموذج السابق أن كل زيادة في نسبة نمو النقود إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع التضخم بـ 16% ونفس الشيء بالنسبة للإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام إذ أن كل زيادة فيه بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بـ 11% وهذا خلال فترة الدراسة .

ولعل هناك خصوصية مهمة للاقتصاد الجزائري إذ أن عرض النقود هو أحد متغيرات السياسة المالية لأن الإنفاق العام يتحدد بإيرادات النفط بنسبة كبيرة وهذا بسبب تحويل تلك العائدات بالدولار الأمريكي إلى عملة محلية من خلال سعر الصرف . والإصدار النقدي عندئذ ناتج عن طلب الحكومة على العملة المحلية وهو ما سيحول إلى إنفاق عام وبالتالي إلى طلب إجمالي فترفع الأسعار هذا من جهة ضف إلى ذلك سيطرة الإنفاق الجاري المتمثل في الأجور ، الرواتب ، المعاشات ... على الإنفاق الاستثماري وعن طريق مضاعف الإنفاق الحكومي تزايد معدلات التضخم

أما فيما يخص علاقة متغيرات السياسة النقدية بالتضخم في نفس الفترة فقد تحصلنا على نموذج الخطي التالي ⁽¹⁾

$$P = -15,48 + 0,183TC + 1,14 i$$

$$T = (-1,12) \quad t = (1,16) \quad t = (2,72)$$

$$R^2 = 0,43 \quad D-W = 1,62$$

$$F = 3,80$$

(1) أنظر إلى الملحق الثالث (3)

الدراسة التحليلية:

في واقع الأمر هذا النموذج لا يمكن قبوله اقتصاديا وذلك لمنطق النظرية الاقتصادية من خلال الإشارة الموجبة لكل من TC و i لأن الواقع الاقتصادي يقر بعكسية العلاقة بين سعر الصرف والتضخم فكلما انخفضت قيمة العملة ترتفع مستويات الأسعار أكيد ، وهذا ما هو غير موجود خلال هذه الفترة ، ومن جهة أخرى فالعلاقة بين سعر الفائدة ومستويات الأسعار هي في الواقع عكسية ، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة مثلا يقبل الأفراد على الادخار ، وبالتالي ترتفع الأرصة النقدية في سوق النقد ، مما يخفض الأسعار فيما بعد ويتضح هذا من خلال الإشارتين كما قلنا .

الدراسة القياسية : النموذج غير مقبول إحصائيا خلال هذه الفترة وهذا ما تؤكد إحصائيات المعالم المقدرة ، والتي هي غير معنوية ولا حتى النموذج معنوي إلى جانب قيمة معامل التحديد المنخفضة. ولقد أثرنا أن نبقي على النموذج هكذا دون أي تعديلات إحصائية وذلك لنسقطه على الواقع الاقتصاد الجزائري.

و لقد تحصلنا على النتائج التحليلية التالية :

النتائج المتوصل اليها : - التضخم في الجزائر تحديدا تتحكم فيه فعلا السياسة المالية لعدة أسباب نذكر أهمها :

- لا تزال الحكومة هي التي تهيمن على سوق النقد من خلال تثبيت أسعار الفائدة ، أسعار الصرف..

- البنك المركزي ورغم الإصلاحات المتوالية لم نأخذ استقلاليته النقدية الكاملة .

- مقابلات الكتلة النقدية لا يزال هناك جزء كبير منها عبارة عن ائتمان مقدم للخرينة العمومية والنسبة الأقل منها هي ائتمان مقدم للاقتصاد

- بالرغم من تعاظم احتياطي الصرف في الجزائر إلا أنه لم يستغل في الرفع من قيمة الدينار وكدليل على واقعية النموذج الثاني فلو ارتفعت قيمة الدينار لوجدت هناك علاقة ارتباط سالبة بين سعر الصرف والتضخم وبالتالي انخفض مستوى التضخم بسبب ارتفاع قيمة الدينار .

- تعدد أهداف السياسة النقدية في الجزائر وتضاربها وهذه الأهداف متمثلة في نمو الاقتصاد ، التشغيل مع استقرار الأسعار.

annee	tc	i	ex	M	P
2000	.2975	.52	.972	.340	.30
2001	.2677	.253	.474	.949	.24
2002	.6879	.253	.761	.943	.41
2003	.3777	.872	.265	.763	.52
2004	.0772	.354	.766	.365	.53
2005	.3773	.066	.560	.455	.61
2006	.6572	.066	.967	.957	.72
2007	.3669	.256	.568	.164	.53
2008	.5663	.256	.0069	.266	.84
2009	.6472	.256	.170	.672	.75
2010	.474	.256	.268	.169	.55
2011	.8572	.256	.452	.466	.15
2012	.5577	.256	.886	.569	.98

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 01/29/14 Time: 17:01
Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	Statistic.t	Prob.
M	.1625820	.0350120	.6435494	.00090
EX	.1165530	.0444050	.6247872	.02540
C	.9139313.	.5711583	.8961963.	.00300
squared.R	.7526800	Mean dependent var		.8230773
squared.Adjusted R	.7032160	S.D. dependent var		.2598502
S.E. of regression	.2311181	Akaike info criterion		.4528973
Sum squared resid	.1565315	Schwarz criterion		.5832703
Log likelihood	.4438319.	Quinn criter..Hannan		.4261003
statistic.F	.2167315	Watson stat.Durbin		.1267571
statistic).Prob(F	.0009250			

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 01/29/14 Time: 17:02
Sample: 2000 2012
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	Statistic ■ t	Prob.
TC	.1833880	.1570350	.1678181	.27000
I	.1446601	.4203720	.7229682	.02150
C	.4892115 ■	.9057012	.2001841 ■	.25770
squared ■ R	.4323100	Mean dependent var		.8230773
squared ■ Adjusted R	.3187710	S.D. dependent var		.2598502
S.E. of regression	.8652031	Akaike info criterion		.2837914
Sum squared resid	.7898234	Schwarz criterion		.4141644
Log likelihood	.8446424 ■	Quinn criter. ■ Hannan		.2569934
statistic ■ F	.8076173	Watson stat ■ Durbin		.6214531
statistic) ■ Prob(F	.0589600			

قائمة المراجع:

. بالعربية:

1. مبادئ الاقتصاد الكلي: دار وائل للنشر ، ط9 ، الأردن ، 2006.
2. بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004.
3. غازي حسن عناية: التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004.
4. عبد المجيد قلبي: مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.
5. ناظم محمد نور الشمري ، ومحمد موسى الشروق: مدخل في علم الاقتصاد ، دار زهران ، الأردن ، 2007.
6. إيمان ناصف عطية: مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007.
7. آزاد أحمد سعدون البوسكي ، وآخرون ، أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي لمدة 2003 - 2010 ، مجلة جامعة تكريت ، العراق ، 2011.

. بالفرنسية:

1. Annexe _ rapport _ 2010 (page 168).
2. Situation économique et financière de L'Algérie en 2002,(page 43).

